

بتعاون مع دول أوروبية أخرى تسمح الحكومة الألمانية الاتحادية لشركات السفن السياحية مؤقتًا بتعليق تسديد قروض التصدير

ومع اندلاع أزمة كورونا توقفت حركة السياحة البحرية وأجبرت شركات السفن السياحية على تجميد أعمالها بشكل شبه تام في جميع أنحاء العالم. ويؤثر هذا التدهور الحاد لأرباح شركات الملاحة البحرية سلباً على شركات بناء السفن الأوروبية ودفاتر طلباتها حيث أن هناك خطر إلغاء طلبات السفن وتأجيل استثمارات البناء الجديدة بسبب نقص السيولة. وستنجم عن هذا عواقب وخيمة لآلاف الموظفين - سواء في صناعة بناء السفن الأوروبية أو في العديد من الشركات الموردة لها.

ويتم تأمين التمويل اللازم من أجل شراء سفن سياحية جديدة بانتظام من خلال ضمانات قروض التصدير الحكومية. وتؤمن ألمانيا وحدها حالياً بهذه الطريقة التزامات الدفع لتمويل سفن سياحية مصنعة في ألمانيا بمبلغ 25 مليار يورو تقريباً. ومن أجل تفادي حدوث أزمة سيولة لدى شركات السفن السياحية اتفقت الحكومات في ألمانيا وفرنسا وفنلندا وإيطاليا والنرويج على مبادئ كيفية تعليق شركات السفن السياحية لسداد الديون المترتبة عليها بسبب شرائها لسفن تم تمويلها بمساعدة ضمانات قروض التصدير الحكومية وذلك بناءً على طلب مقدم من قبل الشركة (تعليق دفع الديون). وهذا قد يسمح أيضاً بتجنب آثار سلبية على أحواض بناء السفن الأوروبية والشركات الموردة لها. ويتم تنفيذ هذا الإجراء بالتنسيق وثيق مع وزارة المالية الاتحادية.

وقال منسق الحكومة الاتحادية للشؤون البحرية نوربرت براكمان: "إن الاتفاق الذي تم التوصل إليه الآن مع الشركاء الأوروبيين يساعد الصناعة البحرية في ألمانيا والشركات الموردة لها. إننا نمنح لشركات السفن السياحية تخفيف حدة الأعباء من أجل الحفاظ على السيولة وبالتالي نساهم في الأزمة الحالية في استتباب استقرار العلاقات التجارية العريقة منذ سنوات طويلة لصناعة بناء السفن الأوروبية. وكان هذا ضرورياً جداً إذ أن حركة السياحة البحرية قد تباطأت بشكل شبه تام جراء جائحة كورونا. وبذا تخدم التدابير المتخذة أيضاً مصلحة حماية الآلاف من الوظائف في صناعة بناء السفن الأوروبية ولدى العديد من الشركات الموردة لها. وفي الوقت نفسه فإننا نحد من المخاطر المحدقة بالحكومة الاتحادية والتي قد تنتج عن فشل تسديد قروض تمويل السفن المدعومة من قبل الحكومة."

أما بالنسبة لشركات السفن السياحية الراغبة في التقدم بطلب لتعليق سداد الديون فيمكنها منذ الآن الاتصال بوكالات قروض التصدير الحكومية المعنية من خلال بنوك الإقراض (وكلاء ECA).